لكونه قسما من الفعل مراسم مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما
بخلاف النهي والامر باللام فانهما مع المرين يساويانهما من
الفعل كالمنفي وبدونها كالمضارع لفظا وحكما ما فعل يطلق ويراد
به ما اخذه مصدرة من الخاطب نحو خرج امر الغايب والمتكلم بحذف
التاء نحو خرج نحو قوله تعالى فلتفرحوا فبمن قرا على صيغة الخطاب
ومجهول امر المخاطب وبني الامر بالصيغة عند البصرية لزوال
موجب الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم بحذف التا
للاسم على السكون في المزيد والصحيح وجمع المونث لكونه اصلا في
البناء وحرك عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة قبله واما
حذف الاخر في المعتل فللتخفيف نيابة كثرة استعماله وهو السبب في
تجريد الصيغة لهذا الامر دون الغايب والمتكلم وقيل
ونعم ما قيل اصلا فعل التفضيل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم
من اللام لكنها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما
ومنسية عند البصرية فيكون موقوفا فلا حذف في النوع
وانما لم يعد معدوا للجازم لما مر مفعول

لم يسم فاعله لم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا ناءبا
امر نائبا عن ذكر المفعول لما فعل نسب نسبة تامة او عدوه القيام
الى المفعول في الاصل كضرب عمرو في ضرب زيد عمرا فان نسبة
الفعل الى عمرو في الاولى تامة دون الثاني وان نسبة المعلوم
الى المفعول وقوعية ونسبة المجهول قيامية والفعل يطلق على
توقف متعلقه اي تعلق مضمونه على متعلق وهو تغير الفاعل
في الاصطلاح النحاة فان الفعل متعد كضرب زيدا والا اي
وان لم يتوقف تعلقه على متعلق فان الفعل فيه اي غير متعد

كذهب

كذهب زيد فان الرضى فعلي هذا يدخل نحو اقرب وبعد وخرج
في المتعدي مع كونها لوازم ولا يبعد ان يريد المعتمد بانه الذي
يصح ان يشتق منه اسم مفعول دون سائر اللازمة بانه الذي لا يصح
ان يشتق منه ذلك بغير واسطة الجار وقد يتعدى الفعل الى
اثنين اما مفعوله الثاني فبعد الاولى ذاتا كما عطي او عينه وهو
باب اعلم ويتعدى الى ثالثة مفاعيل كما علم وارى وهما اصلان
في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى
مفعول له فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعولا اخر
يقال له المفعول الاول وانبا وبنا واخبر وحدث وهذه
الاربعة ليست اصلا بل بواسطة اشتمالها على معنى العلم
والمفعول الاول الخ اي لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه
ومن حيث ان المفعول الثاني والثالث كمفعول علمت في وجوب
عند ذكر الاخر تركهما وغيرها من المضارعة

اي افعال اصطلاحية دالة على احوال القلوب
من العلم والظن فانها امكيف واضافة اي انفعال لا فعل وكا
تاثير ويمكن ان يراد بالفعل القايم بالغير فيكون من باب
تسمية الشيء باسم جزء مدلوله وهي اي افعال القلوب ظننت
وحسبت وخلت لهذه الثلثة للظن وزعمت مشتركة بين
الظن والعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم فتنصب استيناف او خبر افعال القلوب فالجملة معترضة
او خبر ثان او خبر محذوف تقديره الجملة الكريمة على ان كلا واحد
مفعوله وخصت هذه الافعال الخمسة من بين الافعال